الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الرابعة
الجلسة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

DEC 11 1992

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد فليمنغ (سانت لوسيا)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٩ من جدول الاعمال : إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الاقاليم غير المشمولة ببنود جدول الاعمال الاخرى)

البند ٩٩ من جدول الاعمال : المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

البند ١٠١ من جدول الاعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ١٠٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١٠٣ من جدول الاعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

المحتويات/..

Distr. GENERAL
A/C.4/46/SR.7
26 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56538 ٣٥٦٤ش(٩١)

المحتويات (تابع)

البند ١٩ من جدول الاعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الاقاليم غير المشمولة ببنود جدول الاعمال الاخرى) (تابع)

الاستماع إلى الملتمسين

البند ١٠١ من جدول الاعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاستماع إلى الملتمسين

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

طلبات الاستماع

١ - الرئيس : قال إن أمام اللجنة رسالة تتضمن طلب استماع بشأن مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/46/3/Add.1) في إطار البند ١٩ من جدول الاعمال . وإذا لم يسمع اعتراضا فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذا الطلب .

٢ - لقد تقرر ذلك .

البند ١٩ من جدول الاعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الاقاليم غير المشمولة ببنود جدول الاعمال الاخرى) ((A/46/23 (Parts V and VI) ، A/46/201 ، و 336 ، 344 ، 359 ، 409 ؛ A/AC.109/1056-1059 ، 1060-1063 ، 1064 و Corr.1 ، 1065-1067 ، 1068 و Corr.1 ، 1069-1071 ، 1073 ، 1074 و Corr.1 ، 1075 ، 1077 ، 1078 ، 1079 و Corr.1 ، 1082 ؛ A/AC.109/L.1761 ؛ E/1991/116 ؛ S/21360 و S/22578)

البند ٩٩ من جدول الاعمال : المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ((A/46/23 (Part IV) (الفصل السابع) و A/46/516)

البند ١٠١ من جدول الاعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ((A/46/23.(Part IV) (الفصل السادس) و A/46/229)

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/46/3 (الفصلان الاول والسابع) (الفرع جيم))

البند ١٠٣ من جدول الاعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/46/344 و 517)

٣ - الرئيس : قال إن أمام اللجنة الفصول ذات العلاقة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومختلف تقارير الامين العام ، وكذلك رسائل أخرى تتصل بالبنود التي هي قيد النظر .

٤ - السيد شهيد (مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) : قدم الفصول المتصلة بالبنود ١٩ و ٩٩ و ١٠١ و ١٢ من تقرير اللجنة الخاصة ((A/46/23 (Parts IV, V and VI) .

٥ - وقال إن اللجنة الخاصة أجرت في العام الماضي مراجعة مكثفة لنهجها وأساليب عملها . ونتيجة لذلك ، قررت تجميع مبادئ إنهاء الاستعمار ذات العلاقة التي تنطبق على عشرة أقاليم صغيرة في قرار واحد ، تتبعه قرارات قصيرة بشأن ظروف محددة سائدة في كل واحد من هذه الاقاليم . وقال إن اللجنة الخاصة كررت ، في الجزء ألف من مشروع القرار الوارد في الجزء السادس من التقرير ، تأكيد أن من مسؤولية الدول القائمة بالإدارة إيجاد ظروف في الاقاليم تمكن شعوبها من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وأن من شأن شعوب هذه الاقاليم في نهاية الأمر أن تقرر وضعها السياسي المستقبل بحرية . ودعت الدول القائمة بالإدارة إلى تسهيل برامج الوعي السياسي ، وأوصت بأن تعطي أولوية لتقوية وتنويع اقتصادات الاقاليم ، وحثتها على التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة بتيسير إيفاد بعثات زائرة إلى الاقاليم .

ويشتمل الجزء باء من القرار الشامل قرارات موجزة تلفت الانتباه بوجه خاص إلى ظروف ومسائل ومشاكل تخص أقاليم بعينها على وجه التحديد . وبالإضافة إلى ذلك يحتوي الجزءان الخامس والسادس من تقرير اللجنة الخاصة على توصيات بشأن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وكاليدونيا الجديدة وقرارات اللجنة بشأن بيتكيرن وسانت هيلانة .

٦ - وانتقل المتحدث إلى الجزء الرابع من تقرير اللجنة الخاصة فقال إن اللجنة الخاصة تحيط علما بالمساعدة التي قُدمت حتى الآن إلى الاقاليم المستعمرة وترى أنه ينبغي زيادة هذه المساعدة عما هي عليه ، على نحو يتناسب مع الاحتياجات الملحة لشعوبها . وأضاف أن اللجنة الخاصة تطلب من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الأمم المتحدة تعزيز تدابير الدعم وصياغة برامج مساعدة مناسبة لشعوب الاقاليم المستعمرة ، واضعة في اعتبارها أنه ينبغي لهذه المساعدة لا أن تلبي احتياجاتها الفورية فقط ، وإنما أن توجد أيضا ظروفا مواتية للتنمية بعد تقرير المصير وتحقيق الاستقلال . وأوصت بأن يلفت الرئيسان التنفيذيان للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي انتباه هيئتي إدارتهما إلى القرار الوارد مشروعه في الجزء الرابع من التقرير ، وأن ينظر في اتخاذ إجراءات مرنة لإعداد برامج محددة لشعوب

(السيد شهيد)

الاقاليم المستعمَرة . وحثت مؤسسات منظومة الامم المتحدة أيضا على الالتزام ببرنامج العمل الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، وخاصة فيما يتعلق بزيادة دعم مناهضي الفصل العنصري .

٧ - وفيما يتعلق بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ، طلبت اللجنة الخاصة من الدول القائمة بالإدارة أن ترسل أو تواصل إرسال المعلومات المنصوص عليها في تلك المادة إلى الامين العام ، وأن ترسل كذلك أوفى معلومات ممكنة عن التطورات السياسية والدستورية في الاقاليم المعنية ، في غضون فترة لا تتجاوز ستة أشهر من انتهاء السنة الإدارية في تلك الاقاليم . وطلبت من الامين العام أن يواصل ضمان الحصول على المعلومات الكافية من جميع المصادر المنشورة المتاحة لإعداد ورقات العمل .

٨ - وأعرب باسم اللجنة الخاصة عن الامل في أن تعطي اللجنة الرابعة تأييدها التام لتوصيات اللجنة الخاصة الواردة في مشاريع القرارات والمقررات .

البند ١٩ من جدول الاعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة (تابع)

مسألة كاليدونيا الجديدة

الاستماع إلى الملتمسين (A/C.4/46/2 و Add.1)

٩ - بدعوة من الرئيس ، اتخذ السيد واميتان (جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية) مكانه على مائدة الملتمسين .

١٠ - السيد واميتان (جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية) : قال إن كاليدونيا الجديدة واحد من البلدان المستعمَرة المتبقية التي ما زالت محرومة من حقها في السيادة الوطنية . وقد جُعلت كاليدونيا الجديدة مستعمَرة فرنسية في عام ١٨٥٣ . ونتيجة لاحتجاز الكاناك في اماكن محددة ، حيث ما زالوا محرومين من حق ملكية الارض ، ونتيجة لتدفق المستوطنين من أوروبا وآسيا ، أصبح الكاناك أقلية في بلدهم . وردّ الكاناك على هذا العدوان بسلسلة من الثورات وكانوا دائما يطالبون بإعادة أرضهم وسيادتهم إليهم . وخلال الثلاثين عاما الماضية كانت سياسة الحكومة الاستعمارية

(السيد واميتان)

تقوم على تقوية أواصر البلد مع فرنسا ، على الرغم من أن نحو ثمانين في المائة من الكاناك الذين هم في سن التصويت يصوّتون بانتظام إلى جانب الاستقلال . ولكي يعارض الكاناك الاندماج بالدولة الاستعمارية ويضمنوا بقاءهم كشعب ، قاموا بتشكيل جمعيات طائفية . ثم في عام ١٩٨٤ تأسست جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية فوحدت في صفوفها جميع الأحزاب التقدمية التي تدعو إلى الاستقلال .

١١ - وفي عام ١٩٨٤ عارضت جبهة التحرير القانون الذي كان سيُفرض على الإقليم ونظمت مقاطعة للانتخابات . وكان عليها فيما بعد أن تناضل ضد سياسة الاضطهاد التي أسفرت عن مذبحة أوفيا في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ التي قُتل فيها تسعة عشر شخصا من أعضاء الجبهة وسُجن ثلاثون آخرون في فرنسا . وأرغم ضغط جبهة التحرير الحكومة على فتح باب الحوار ، مما أدى إلى اتفاق ماتينيون . واعترف المجتمع الدولي ، بما في ذلك بلدان عدم الانحياز ، وندوة جنوب المحيط الهادئ ، بنضال الشعب الكاناكي لإنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال . وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ قررت الجمعية العامة ، في القرار ٤١/٤١ ألف ، أن تدرج كاليدونيا الجديدة من جديد في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ينطبق عليها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)) .

١٢ - وكان اتفاق ماتينيون الذي وُقع في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية ، والتجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية ، والحكومة الفرنسية ، في نظر جبهة التحرير برنامج توافقي يشكل حداً أدنى ويتألف من ثلاث شُعب : اتفاق عدم اعتداء ؛ مشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد ؛ عفو عن السجناء السياسيين وسلسلة من التدابير لتصحيح أوجه الإجحاف التي لحقت بالسكان الكاناك . ونصّ القانون الأساسي الجديد للإقليم على توسيع سلطات ثلاث مقاطعات وأنشأ عددا من الهيئات تتناول التنمية الريفية وإدارة الأراضي ، والاعتراف بالثقافة الكاناكية وتشجيعها ، والتعجيل بتدريب الأفراد وتوسيع إمكانيات التعاون الإقليمي . ومع أن اتفاق ماتينيون لم يفتح أفقا واضحا للاستقلال فقد أنشأ أساسا يمكن أن يقام عليه بناء الاستقلال .

١٣ - وقال إن التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية والحكومة الفرنسية يفترضان أن كاليدونيا الجديدة ستبقى فرنسية بعد استفتاء عام ١٩٩٨ . غير أن جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية تعتقد بأن الشعب الكاناكي والطوائف الأخرى التي تقطن الاقليم ستحقق الاستقلال في عام ١٩٩٨ . ومن الصعب أن يضمن المرء النتيجة

(السيد واميتان)

ما دام الاستعمار الفرنسي يحاول تفرقة السكان ، ولكن جبهة التحرير مستعدة لقبول التحدي . فبعد ثلاث سنوات من اتفاق ماتينيون بدأ الوضع يتخذ شكله . ففي عدد من القطاعات الهامة تعوق حركة البلد نحو الاستقلال حقيقة أن اليمينيين يسيطرون على الهيكل الاساسي القانوني ، وكونغرس كاليدونيا الجديدة الذي يتمتع فيه التجمع بأغلبية ، والدولة التي لا تظهر أي نية سياسية حقيقية . وقال إن أعداء الاستقلال ، إذ يستغلون كون كاليدونيا الجديدة في وضع استعماري بحكم الواقع ، يحققون أرباحا هائلة يستثمرونها في الخارج . غير أن تحقيق الالتزامات التي قطعتها الاطراف على نفسها قد يتعرض للخطر نتيجة للتطورات السياسية في فرنسا وفي كاليدونيا الجديدة . ومع ذلك ، ورغم أن طبيعة اتفاق عام ١٩٨٨ المحدودة بدت واضحة بالفعل ، فإن السلوك السياسي للمجموعات الاثنية في كاليدونيا الجديدة يبشر بالخير لتحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية .

١٤ - وقال إن اتفاق ماتينيون لم يحقق حتى الآن نتائج هامة تضمن تحقيق كاليدونيا الجديدة لاستقلالها . وهناك سجينان سياسيان لم يبت في قضيتهما حتى الآن في فرنسا . ومع أن تجميع قوائم الناخبين يسير سيرا مرضيا في الداخل ، فقد جوبهت صعوبات في نوميا ، حيث لم تعط الجبهة أي معلومات عن تدفق اللاجئين الى الداخل . كما أن وكالة التنمية الريفية وتنمية الاراضي ، المسؤولة عن اعادة توزيع الاراضي ، لم توزع حتى الآن سوى ٥٠٠ ٣٠ هكتار . وبعد أن اشترت المقاطعة الشمالية التي يسيطر عليها الكاناك ، شركة تعدين واستخدمتها كوسيلة لسيطرة الشعب الكاناكي على ذلك القطاع ، عملت الدولة الفرنسية ، من خلال شركة النيكل الحكومية على وضع استراتيجية كاملة لمنع الشعب الكاناكي من السيطرة على شركات التعدين الصغيرة . وفي حالة التعليم نجد أن من كل مائة طالب يدخلون الصف السادس من الكاناكيين ، لم ينل شهادة البكالوريا في سن العشرين إلا سبعة طلاب فقط ، ومن كل مائة طالب من أبناء كاليدونيا الجديدة يحصلون على هذه الشهادة يوجد ١٣ فقط من الكاناكيين . ويخشى أن يتناقص عدد الكاناكيين الذين يتمكنون من دخول التدريب الفني أكثر فأكثر بسبب قلة المرشحين الذين يوجد لديهم المستوى التعليمي اللازم . ويصعب وصول الكاناكيين الى وظائف في الإدارة العامة للاقليم لأن اليمينيين المحليين يسيطرون على هذه الادارة . وبالإضافة الى ذلك طالبت الجبهة بأن تقلل الحكومة من اعتمادها على المعونة الخارجية بتغيير بنية الواردات والصادرات ، وإنشاء آلية مالية لتشجيع التنمية ، والتمكين من الحد من هروب رأس المال الى الخارج ، وإعادة توزيع الثروة . وفي الوقت ذاته مازالت المقاطعة الجنوبية ، التي يسيطر عليها التجمع لا تستثمر أموالها في المقاطعتين الاخريين (اللتين تسيطر عليهما الجبهة) وإنما تستثمرها في نوميا أو في الخارج فقط .

(السيد واميتان)

١٥ - وهذه المشاكل جميعها ستبحث في الاجتماع القادم للجنة رصد اتفاق ماتينيون . وقال إن الجبهة ترغب في تناول مسائل من بينها التغطية العامة بنظام التأمين الاجتماعي ، والاصلاح الضريبي ، والبيئة ، التي تنطوي على مشكلة الهجرة من المقاطعة الشمالية والجزر الى المقاطعة الجنوبية ، ومشاكل الارض ، وتوقيع عقود إنمائية مع الدولة ، وتقليل حدة اللاتناسب في عدد الوظائف العليا التي يشغلها الكاناك في الادارة العامة ، والتعليم والتدريب المهني ، وإعادة تخطيط حدود الدوائر الانتخابية لضمان تمثيل جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية في الجمعية الوطنية الفرنسية بعد الانتخابات القادمة .

١٦ - وقال إن الجبهة تناشد الامم المتحدة أن تطلب من الحكومة الفرنسية تنفيذ إنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة ، وأن تبقي كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن توفد بعثة الى كاليدونيا الجديدة لمتابعة تطور العملية وتشرف على مدى تأدية هذه العملية الى الاستقلال . وقال إن من المناسب للجنة الرابعة أن ترجع الى القرار الذي اعتمد في الدورة الثانية والعشرين لندوة جنوب المحيط الهادئ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة . وقال إنه ينبغي إجراء استفتاء بشأن مسألة تقرير المصير وفقا لمبادئ الامم المتحدة وممارساتها . وإن الجبهة تدعو أيضا الى أن تقدم الدولة القائمة بالادارة بانتظام معلومات عن الحالة في كاليدونيا الجديدة وفقا لاحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة .

١٧ - انسحب السيد واميتان .

١٨ - بناء على دعوة الرئيس ، اتخذ السيد أوريجي (الجبهة المتحدة لتحرير الكاناك) مكانه على مائدة الملتمسين .

١٩ - السيد أوريجي (الجبهة المتحدة لتحرير الكاناك) : أشار إلى أن لفرنسا مصالح خاصة فيما يتصل بكاليدونيا الجديدة ومنطقة جنوب المحيط الهادئ ككل ، وقال إن أي مركز سياسي كالمركز الذي فرض على ذلك الإقليم في اتفاقات ماتينيون يهدف أولا وقبل كل شيء إلى حماية مصالح الإمبريالية الفرنسية في المنطقة . وتساءل إن كانت اتفاقات ماتينيون ما زالت في الواقع سارية المفعول الآن بعد مضي ثلاث سنوات على توقيعها . ومضى قائلا إن السيد تجيباوو لم يعد حيا ، كما أن رئيس الوزراء ميشيل روكار قد استقال ، وانسحب حزب تحرير الكاناك من المجموعة التي وقّعت الاتفاق لان فرنسا نجحت في جعل الاشخاص المؤيدين للكفاح من أجل الاستقلال متواطئين في الحط من قيمة ذلك الكفاح . ولم يبق سوى جاك لافلير ، رئيس التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية ،

(السيد أوريجي)

الذي اقترح بالفعل على جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية توافق آراء ملزما على الاستقلال الذاتي الداخلي قبل استفتاء عام ١٩٩٨ .

٣٠ - ومضى قائلا إن جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية التي وقّعت اتفاقات ماتينيون تأخذ بسياسة مخالفة . وتقع عليها مسؤولية كبيرة لتعبئة الدعم الدولي لخطة الاستعمار الفرنسي ، التي ليس من شأن تنفيذها أبدا أن يضمن استقلال الكاناك . وقال إن جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية ، بينما تدعي أنها تسعى إلى تحقيق هدف التنمية ، إنما تتبع في الواقع سياسة تفرقة الشعب الكاناكي وبذلك تعمل على خدمة أغراض الاستعمار الفرنسي . غير أن هذه السياسة لم تعد أن أدت بجبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية إلى فقدان نفوذها ، كما يتجلى في كون المؤتمر الذي عقدته الجبهة مؤخرا في بونريهون لم يحضره إلا ستون مندوبا ، بينما حضر مؤتمرها الذي عقد في أراما قبل توقيع الاتفاقات ٠٠٠ ٤ مندوب . وهكذا لم تعد جبهة التحرير الكاناكية الوطنية الاشتراكية منظمة ممثلة . وتساءل إن كان ما زال يمكن لها في هذه الظروف أن تدعي أنها الممثل الشرعي للشعب الكاناكي الذي أدان سياستها بقوة .

٣١ - وقال إن خطة الاستعمار الفرنسي ، التي تهدف إلى نقل ملكية الأرض التي كانت ملكا مشاعا للشعب الكاناكي إلى أيدي ملاك خاصين تنفذ في الظاهر لصالح التنمية بينما هي في الواقع ضد مصالح الكاناك . وإن نقل الأراضي إلى ملكية أفراد خاصين واتباع سياسة التنمية غير المقيدة إنما يمثلان جزءا من خطة استيعاب ودمج استعمارية موجهة ضد استقلال الكاناك .

٣٢ - وقال إن اتفاقات ماتينيون تعني دمار الثقافة والعادات الكاناكية . وستكون كارثة على الشعب الكاناكي . وإن عبقرية ميشيل روكار تكمن في تمكنه من إغواء دعاة الاستقلال أنفسهم إلى الأخذ بسياسة مناهضة للاستقلال ومناهضة للتقاليد .

٣٣ - وأشار إلى توافق الآراء الإلزامي على الاستقلال الذاتي الداخلي فقال إن هذه الفكرة قد أدينت مرارا وتكرارا من قبل الجبهة المتحدة لتحرير الكاناك . وقال إنه إذا تحقق ذلك فستكون المرحلة التالية إعطاء الإقليم مركز الدولة المرتبطة بفرنسا . مما يمكن الأخيرة من الاحتفاظ بهيمنتها الاستعمارية . وقال إن التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية ، بدعوته جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية إلى بحث مسألة توافق آراء إلزامي على الاستقلال الذاتي الداخلي قبل استفتاء عام ١٩٩٨ ، وإن كان ذلك بعد الانتخابات الإقليمية في عام ١٩٩٥ ، وهو واثق من الفوز في

(السيد أوريجي)

الاستفتاء ، إنما يغوي الجبهة للوقوع في فخ بغية تحقيق أهدافه حتى قبل أن يجرى الاستفتاء . وبالإضافة إلى ذلك ، يجدر تذكر أن جاك شيراك صرح في أيار/مايو ١٩٧٥ ، وكان آنذاك رئيسا للوزراء ، بأن فكرة الاستقلال الذاتي الداخلي قد أصبحت فكرة قديمة بالفعل وأنه إذا كان لا بد من الاختيار فسيكون الاختيار بين مركز المقاطعة الفرنسية والاستقلال .

٣٤ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أقر رئيس التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية الفكرة التي تقدم بها رئيس الاتحاد الكاليدوني ، وهو واحد من العناصر التي تتكون منها جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية ، ومفادها أن استفتاء عام ١٩٩٨ ينبغي أن يكون مجرد مسألة التصديق على اتفاق توافق الآراء بشأن المركز التشريعي للإقليم . وقال إن مثل هذه المناورات السياسية ليس بالجديد ؛ فقد دأبت الحكومة الفرنسية على استخدام الاتحاد الكاليدوني لتمرير سياستها الاستعمارية على جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية .

٣٥ - وقال إن توقيع اتفاقات ماتينيون يعني أن حل المشاكل الحقيقية للشعب الكاناكي سيؤجل مدة عشر سنوات . وأضاف أن النزاعات الاجتماعية الدائرة في الإقليم على مر هذه الفترة قد ازدادت سوءا . ولم يحدث أي تغيُّر في الأساس الاستعماري للبنية الاجتماعية لكاليدونيا الجديدة .

٣٦ - وأشار إلى أن ممثلي ندوة جنوب المحيط الهادئ قد أُبلغوا ، أثناء زيارتهم لكاليدونيا الجديدة ، بأن دعم الندوة لاستقلال الكاناك إنما أُلغي نتيجة لتنفيذ خطة الاستعمار الفرنسي . وبالإضافة إلى ذلك كانت بعض بلدان ندوة المحيط الهادئ ، وهي تعلم أن اتفاقات ماتينيون لم تضمن استقلال الكاناك ، مسرورة لاستمرار الموقف المتناقض الذي تقفه جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية ، لأنها تفضل العمل على تحسين علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع فرنسا والبلدان الأوروبية الأخرى .

٣٧ - وقال إن فرنسا استطاعت ، على الرغم من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، باستخدامها وسائل مناهضة للديمقراطية وبغية حماية مصالحها ، أن تفرض على كاليدونيا الجديدة خطة مدتها ١٠ سنوات لإعادة استعمار الشعب الكاناكي . وعلاوة على ذلك من شأن إنشاء سوق أوروبية موحدة في عام ١٩٩٣ أن يزيد تشديد قبضة فرنسا الإمبريالية على الإقليم .

(السيد أوريجي)

٢٨ - وقال إنه بالنظر إلى فشل سياسة جبهة التحرير الوطني الكاناكية الاشتراكية دعت الجبهة المتحدة لتحرير الكاناك ، التي تنادي بالاستقلال الفوري للكاناك ، جميع الشعب الكاناكي إلى استعادة وحدته من خلال مؤتمر شعبي عام يعقد في ٢٥ كانون الثاني/يناير في ليفو . وسيعقد المؤتمر في إطار خطط لإقامة مجتمع للشعب الكاناكي يعترف بأن السلطة تخص الشعب الكاناكي وحده ويرفض الشعارات السياسية التي عملت على إشاعة الفرقة في صفوف الكاناك .

٢٩ - ودعا اللجنة إلى إرسال بعثة إلى كاليدونيا الجديدة لدراسة الحالة في إطار برنامج عملها لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٣٠ - انسحب السيد أوريجي .

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الاستماع إلى الملتمسين (A/C.4/46/5)

بناء على دعوة من الرئيس اتخذت الآنسة جوديث ل . بورن مقعدها على مائدة الملتمسين .

٣٢ - الآنسة بورن (إئتلاف لونغ باي) : أشارت إلى الجدل الدائر حول تدهور نوعية المياه في ميناء شارلوت أمالي ، والتطور الضار جدا بشواطئه من قبل شركة جزر الهند الغربية المحدودة (WEST INDIAN COMPANY Ltd.) وقالت إنه رغم أن معاهدة التنازل المعقودة في عام ١٩١٧ ، التي بموجبها اشترت الولايات المتحدة الأمريكية جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من الدانمرك ، قد ألزمت الولايات المتحدة بإبقاء امتياز لشركة جزر الهند الغربية المحدودة فإن أحكام ذلك الامتياز لم توضح أبدا . وهي تنطوي على استعمالات معينة للميناء من قبل الشركة لأغراضها التجارية وتعهد الشركة بإبقاء الميناء صالحا للملاحة . ونصت معاهدة التنازل أيضا على أن تحل جميع المسائل المتعلقة بتفسير المعاهدة أو تطبيقها بالاتصالات الدبلوماسية أو إذا تعذر ذلك فباللجوء إلى التحكيم الدولي .

٣٣ - وفي عام ١٩٦٨ أقامت الدولة القائمة بالإدارة دعوى على شركة جزر الهند الغربية المحدودة وطلبت من المحكمة أن تؤكد أن ما كان للشركة من حقوق بموجب

(الآنسة بورن)

امتياز عام ١٩١٣ قد انقضى . وفي عام ١٩٧٣ أوصى قاضي الولايات المتحدة الذي كلف بسماع القضية بأن تطلب حكومة جزر فرجن من حكومة الولايات المتحدة تسوية المسألة . وأكد حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وهيئتها التشريعية آنذاك اتفاق التسوية بقانون تشريعي . ومع ذلك تظاهر "الاتفاق" باتخاذ تدابير لم يعد لها مفعول قانوني لأنه ، من بين أسباب أخرى ، لم يكن في طاقة الحكومة أن تنقل ملكية أراض مغمورة إلى مصلحة تجارية خاصة . وبعد توقيع "الاتفاق" في عام ١٩٧٤ نقلت الدولة القائمة بالإدارة ملكية جميع الأراضي المغمورة والمطمورة إلى حكومة جزر فرجن .

٣٤ - وبعد أربع سنوات من توقيع "الاتفاق" سنّت حكومة جزر فرجن قانون إدارة المنطقة الساحلية . وادعت شركة جزر الهند الغربية المحدودة أن هذا القانون يشكل انتهاكا للاتفاق وهددت بمقاضاة حكومة جزر فرجن على مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي إذا لم تستثن "حقوقها" من القانون .

٣٥ - وبعد سنّ الاستثناء ، اتخذت الشركة موقفا مفاده أنه يجب أن تعطى جميع التصاريح اللازمة للأنشطة التجارية دون جلسات الاستماع العلنية المعتادة . وقامت ضجة شعبية مجددة وعقدت في عام ١٩٨٣ جلسات استماع جديدة . وعارض معظم المتكلمين في هذه الجلسات المشروع معارضة قوية . وعندما سمع أن الشركة على وشك أن تبدأ بتكريك الميناء في ربيع عام ١٩٨٦ شكل إئتلاف انقاذ لونغ باي (Save Long Bay Coaltion inc.) ويضم ممثلين عن عدد من المنظمات .

٣٦ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، صوتت الهيئة التشريعية بإلغاء "الاتفاق" والاستثناء . ونقض الحاكم آنذاك قانون الإلغاء ولكن الهيئة التشريعية ابطلت النقض في أوائل شهر آب/أغسطس . وإزاء هذا العمل من جانب شعب جزر فرجن اتجهت شركة جزر الهند الغربية المحدودة إلى محاكم الدولة القائمة بالإدارة وأقامت دعوى على حكومة جزر فرجن لإبطال قانون الإلغاء . ورفضت محاكم الدولة القائمة بالإدارة النظر في قضايا القانون الدولي التي اثيرت أو المركز المتميز لجزر فرجن بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . وبدلا من ذلك ، استخدمت مبادئ قانونية كانت قد طورت فيما يتعلق بالوحدات التي تتكون منها الولايات المتحدة ، فحكمت لصالح شركة جزر الهند الغربية المحدودة . ثم رفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة أن تستمع إلى استئناف على أساس أن جزر فرجن ليس لها حق الاستئناف لأنها إقليم غير ذي شخصية اعتبارية وليس جزءا من الأجزاء التي تتكون منها الولايات المتحدة . وبعث حاكم جزر فرجن الحالي الأونرابل الكسندر أ. فاريللي ، رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة يطلب فيها

(الآنسة بورن)

أن تؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن الجدل ينطوي على تفسير وتطبيق اتفاق دولي ، وهو بحكم شروطه يقتضي أن يحل مثل هذا النزاع بوسائل محددة غير قانونية ، ولكن لم يردّ على تلك الرسالة . واتخذت وزارة خارجية الولايات المتحدة موقف عدم التدخل والتزمت به التزاما دقيقا ، وهذا لا يتفق مع قرار الجمعية العامة ٤٤/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . واقترحت وزارة الخارجية أن تقبل حكومة الإقليم بفقدان سلطتها وسيطرتها أو أن تستخدم حق الاستيلاء العام لشراء الاراضي المغمورة والمطمورة من الشركة .

٣٧ - وقالت إن ميناء شارلوت أمالي ، الواقع في جزيرة سان توماس ، هام من ناحيتين : كمكان لتفقيس السرطان والكركند والاسماك وكذلك كميناء . وإن عمليات التكريك والطمر التي تقوم بها شركة جزر الهند الغربية المحدودة تقلل المساحة المائية التي تفرخ فيها الاسماك كما أنها تعدت على الخط البحري المحيط بميناء كبير لسفن النزهة . وأضاف أن الشركة تقترح الآن القيام بمشروع تعمير كبير لبناء سلسلة من المباني التجارية العالية تشكل جدارا يفصل القرية عن البحر . وتنوي أيضا أن تبني أكبر مجمع للسياح وميناء للنزهة البحرية ومجمع تجاري في الإقليم وسيكون مجاورا لحوض السفن مباشرة . وهذه الاعمال ستلحق ضررا بالغا بالمجتمع المحيط بالمنطقة .

٣٨ - وأوضحت حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على لسان الحاكم فاريللي أنها لا تقبل هذا الحد من سيادتها على مياهها القابلة للملاحة وعلى أراضيها المغمورة . وصرح مندوب جزر فرجن لدى كونغرس الولايات المتحدة علانية بضرورة استعادة الحكومة لملكية الاراضي .

٣٩ - وفي عام ١٩٨٩ صرح الحاكم فاريللي علنا بأنه لا يستطيع ، من موقع المسؤولية ، أن يعد بممارسة حق الاستيلاء العام في الوقت الذي لا يوجد فيه لدى الاقليم موارد كافية لشراء هذه الاملاك . وطلب أن تساعد الدولة القائمة بالادارة على توفير الاموال اللازمة لاستخدام حق الاستيلاء العام . ولمّا كانت الدولة القائمة بالادارة لم تردّ موضوعيا حتى الآن على هذه القضية ، فإن من المناسب أن تحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على اتخاذ اجراء لمساعدة حكومة الاقليم في هذا الصدد .

٤٠ - انسحبت الآنسة جوديث ل. بورن .

البند ١٠١ من جدول الاعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاستماع الى الملتمسين (A/C.4/46/L.7)

٤١ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد غونشالث - غونشالث مكانه على مائدة الملتمسين .

٤٢ - السيد غونشالث - غونشالث : أشار الى أن قائمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية الواردة في الوثيقة A/46/229 تضم مؤسسات هامة مثل منظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، واليونيسيف ، وقال إنه يتساءل لماذا لا يوجد ممثلون لهذه المنظمات في غرفة الاجتماع . ويجب أن تشترك في النظر في بند جدول الأعمال الذي يتعلق بها مباشرة ويجب أن تخبر اللجنة بالعمل الذي قامت به في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، لأن هذه المسألة تهم ممثلي جميع الاقاليم التسعة عشر .

٤٣ - وقال إن بعض الوكالات المتخصصة تميل الى قصر أنشطتها على بضعة أقاليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وربما أمكن تفسير هذا بعوامل اقتصادية أو سياسية . فمن جهة ، يبدو في بعض الحالات أنها تفتقر الى الموارد المالية اللازمة للقيام بعملها في أقاليم مختلفة . ومن جهة أخرى ، من الواضح أن بعض الدول القائمة بالإدارة لا تسمح لممثلي الوكالات المتخصصة بدخول أراضي مستعمراتها .

٤٤ - وفي ضوء هذه الاعتبارات يجب على ممثلي الوكالات المتخصصة أن يقوموا بدور نشط في أعمال اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار . ولهذا الغرض ينبغي لأمانة اللجنة الرابعة أن تبقى على اتصال مع مكاتب هذه المنظمات في نيويورك وتهتم ، كما يجب ، بمشاركتها في أعمال اللجنة .

٤٥ - وختم كلمته بقوله إنه لا يرى كيف أسهم عمل الوكالات المتخصصة في كفاح الشعوب من أجل استقلالها والقضاء نهائيا على الاستعمار . والآن ، بعد ثلاثين عاما من اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، ينبغي ابداء مزيد من الاهتمام لضمان سيادة وحرية الشعوب المستعبدة التسعة عشر لا الى تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية التي يمكن تقديمها بعد نيل الاستقلال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠